رؤية مستقبلية لتفعيل مفهوم "السُّلطة للشعب" في المناطق المحررة

مركز الحوار السوري

الفهرس

ملخص تنفيذي: 2

مقدمة: 3

1- مفهوم "السُّلطة للشعب" وأهميته: قيمة ثورية 4

2- و اقع مفهوم "السُّلطة للشعب" في المناطق المحررة: غياب لإرادة التطبيق 5

3- رؤية مستقبلية لتطبيق مفهوم "السلطة للشعب": 7

3-1- الهيئات التي تمثل مفهوم "السلطة للشعب": 7

3-2- بنية الهيئات التي تجسد مفهوم "السلطة للشعب": 8

3-3- العقبات التي تعترض تطبيق مفهوم "السلطة للشعب": 9

3-4- خطوات لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب": 10

3-5-المخرجات المتوقعة لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب": 11

ملخص تنفيذي:

تناولت الورقة مفهوم "السُّلطة للشعب" كأحد القيم الرئيسة التي قامت الثورة من أجل تحقيقها، حيث بيّنت ماهيته من حيث "الشعب هو صاحب الحق في الرئاسة والسلطة، وما يترتب على ذلك من حقه في اختيار حكامه ورؤسائه"، ودوره في حالة الاستقرار الداخلي ومتانة الجبهة الداخلية للدولة، وتحقيق حالة الوعي السياسي المجتمعي.

ثم تحدثت عن واقعه في الثورة والمناطق المحررة بصورة عامة، حيث تبين ضعف تطبيق هذا المفهوم، واقتصاره على جزء يسير من الإدارة المحلية، وغيابه الكامل عن الجانب السياسي العام وتمثيل الثورة واختيار آليات الحكم وأشخاصه.

لقد وضعت الورقة رؤية مستقبلية لتطبيق مفهوم "السُّلطة للشعب"، وتوصلت في هذا المجال إلى عدة نتائج أبرزها:

1- يمكن بناء هيئات تمثل هذا المفهوم في جانبين: الأول، اختيار ممثلين عن الشعب في الهيئة التي تمثل الثورة. والثاني، اختيار ممثلي الشعب للمجالس المحلية، ولا يمكن حالياً اتخاذ أي إجراء شعبي من قبيل الاستفتاء مثلاً لعدم توفر الظروف الموضوعية المناسبة.

2- يعترض تطبيق المفهوم عقبات عدة أبرزها القصف والتدمير الممنهج من قبل طيران النظام للمناطق المحررة، وتشرد غالبية الشعب السوري، ورفض بعض الفصائل المسلحة لذلك.

3- من أبرز الخطوات التي يمكن اتخاذها لتفعيل مفهوم سلطة الشعب في مجال الانتخابات العامة توعية الناس بأهميتها وضرورتها في هذه المرحلة ريثما تتحقق الظروف الموضوعية التي تتيح إجراءها. أما في مجال الانتخابات المحلية، فتتمثل أبرز الخطوات بإلزام المناطق الحدودية التي تتمتع بقدر من الأمن باختيار ممثلي الإدارة المحلية عن طريق الانتخاب حصراً، مع التزام الفصائل في كل المناطق المحررة بتسليم المؤسسات والبنى التحتية للمجالس المحلية.

4- بناء مؤسسات الثورة مع منحها شرعية شعبية، واستعادة ثقة الحاضنة الشعبية بالثورة، والتخفيف من الطابع العسكري للمناطق المحررة، هي أبرز المخرجات المتوقعة لتفعيل هذا مفهوم سلطة الشعب.

مقدمة:

عانى الشعب السوري لعقود خلت من الاستبداد والقمع، الذي حرمه من أبسط حقوقه وحرياته، حيث كانت السلطة بيد عصابة أطلقت يد أجهزتها الأمنية والعسكرية لتكمم الأفواه وتحكم بالحديد والنار. فجاءت ثورة آذار لعام 2011 لتعط هذا الشعب الأمل في إحداث التغيير المنشود، وإعادة الحقوق والحريات المسلوبة.

مع تحرير العديد من المناطق السورية في نهاية 2012 وبداية 2013 انتظر الناس في تلك المناطق التغيير الذي طالما بشّرتهم به الثورة، ولكن نتيجة الوضع الاستثنائي الذي كانت تمر به هذه المناطق من حيث القصف والتهجير، والشعور بقرب سقوط النظام، لم يركز الثوار بصورة عامة على بناء سلطة بديلة بدلاً من سلطة النظام البائدة.

بعد اتساع رقعة المناطق المحررة، وطول أمد الثورة، لم يعد منطقياً استمرار الطريقة العسكرية الاستثنائية في حكم هذه المناطق خصوصاً بعد أن تسبب هذا الأمر -مع مرور الوقت- في تراجع الحاضنة الشعبية للثورة، وعزوف الكثير من الناشطين والثوار الذين شاركوا في بدايات الثورة عنها، وتشوه صورتها خارجياً نتيجة أخطاء عدة ارتكبها الثوار في تكريس هذه الطريقة.

لذلك كان لزاماً على الثوار تجديد مبادئ الثورة وروحها داخل المناطق المحررة، وإعادة تلك الصورة الناصعة لثورة شعب أراد التحرر من نير العبودية والخضوع لتغول الأجهزة العسكرية والأمنية، بتقديم حكم بديل يعيد للشعب حقه في اختيار حكامه.

بناء على ذلك، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على قيمة أساسية ثار الشعب من أجل تحقيقها وهي: "السلطة للشعب"، بقصد تفعيلها وتطبيقها لبناء مؤسسات ثورية داخل المناطق المحررة منبثقة عن إرادة شعبية حرة، تطوي صفحات الاستبداد والتسلط التي صادرت هذه الإرادة.

تبرز أهمية تفعيل مفهوم "السُّلطة للشعب" في مناطق الثورة داخلياً: في تطمين الشعب بكافة فئاته وطوائفه وأعراقه إلى أن السلطة البديلة عن سلطة النظام نابعة من اختياره وليست كما يروج الكثيرون بأنها سلطة استبداد، الأمر الذي سيساهم في إعادة الحاضنة الشعبية للثورة التي بدأنا نفقدها في الفترة الأخيرة. وخارجياً بمنح غطاء شرعي وشعبي لمنجزات الثورة السياسية والعسكرية والاقتصادية، بحيث تصبح واقعاً لا يمكن تجاوزه مستقبلاً في أية تسوية سياسية، وبحيث تشكل ورقة ضغط على الدول للتعامل مع الثورة ومؤسساتها كسلطة قائمة.

اتبعت الورقة المنهج التحليلي الوصفي، حيث وصفت الواقع الذي تحكم به الثورة والمناطق المحررة والأسباب التي أدت إليه، تمهيداً لوضع رؤية مستقبلية في تفعيل مفهوم "السُّلطة للشعب".

قسمنا الورقة إلى ثلاثة أقسام: تحدثنا في الأول عن مفهوم "السُّلطة للشعب" وأهميته، وتناولنا في الثاني شرح واقع المفهوم وسلبيات غيابه عن الثورة، لنخصص الثالث لوضع رؤية مستقبلية لتفعيل هذا المفهوم وتطبيقه.

1- مفهوم "السُّلطة للشعب" وأهميته: قيمة ثورية

تعرف السُّلطة لغوياً بأنها: التسلط والسيطرة والحكم والحجة والبرهان[1]. في حين يقصد بها اصطلاحاً معان كثيرة لعل من أبرزها: الركن الثالث من أركان الدولة الحديثة إلى جانب الشعب والإقليم، وهي في هذه الحالة تكون مرادفة للجهة التي تتولاها، وهي الحكومة[2]. لذلك تتعدد معاني السُّلطة بتعدد الصفات التي تطلق عليها فهناك مثلاً السُّلطة التشريعية والسُّلطة التنفيذية وسُلطة القانون ...إلخ.

أما سُلطة الشعب فيقصد بها أن الشعب هو صاحب الحق في الرئاسة والسلطة، وما يترتب على ذلك من حقه في اختيار حكامه ورؤسائه. فسُلطة الشعب هي السلطة الرئيسية التي تنبثق منها باقي السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، فهي سلطة أصيلة دائمة، تعين السلطات الأخرى وتحدد مهامها وضوابطها بموجب العقد الذي يفوض الشعب من خلاله هذه السلطات لتمارس مهامها نيابة عنه[3].

يتطابق تعبير "السُّلطة للشعب" من حيث المضمون مع المصطلح الإسلامي المعروف "السلطان للأمة"، غير أنه يعد تعبيراً عصرياً وقانونياً متوافقاً مع نموذج الدولة القطرية الحديثة أكثر من الثاني[4].

وعلى الرغم من وجود مفهوم "السُّلطة للشعب" في كل من النظامين الوضعي والإسلامي، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في مرجعية هذه السُّلطة، فبينما تتمثل مرجعيتها في النظام الوضعي فيما يختاره الشعب ويحدده من قواعد ومبادئ عليا "سيادة الشعب"، فإن مرجعيتها في النظام الإسلامي تتمثل في الشريعة الإسلامية ومصادرها المعروفة "السيادة للشرع".

تبرز أهمية هذا المفهوم في نقاط عدة لعل من أهمها: حالة الاستقرار الداخلي التي ينعم بها البلد نتيجة شعور غالب فئات الشعب بتمثيل الحكومة لهم، ومتانة الجبهة الداخلية للدولة، وحالة الوعي السياسي التي يفترض أن تسود المجتمع، واستفادة الدولة من كفاءات أبنائها.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003، (7/361-362).

[2] عبد الرحمن تيشوري، مفهوم السلطة والخصائص القانونية للدولة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.

[3] يختلف مدلول عبارة "السُّلطة للشعب" عن مدلول عبارة "الإرادة الشعبية" في أن الأخيرة أوسع وأشمل بحيث أنها تعطي الإرادة الشعبية الحق في تقرير المصير وتحديد مصير المجتمع وبأن تشكل مرجعية للدولة.

ينظر في تعريف "الإرادة الشعبية": الإرادة الشعبية، ويكيبيديا.

[4] يمكن أن نورد ملحوظتان على هذه العبارة: الأولى أن كلمة "السلطان" تشير سياسياً إلى الوالي القاهر، وهي مصدر قوة السلطة العامة ونظامها، فإذا ما أضيفت إلى الشعب، لا شك أنها ستعطيها معنى أقوى من حيث تفرد الشعب بالسلطة، ولكن تجنبنا هذا التعبير رغبة في تحديث المصطلحات السياسية الإسلامية، وتقريبها إلى أفراد الشعب الذين ينفرون من أي مصطلح يرتبط ولو في مخيلتهم بالاستبداد، وحرمانهم من حقهم في اختيار حكامهم، خصوصاً وأن الشواهد التاريخية والواقعية تكرس هذه الصورة المشوهة "للسلطان".

الملحوظة الثانية: طالما أن مفهوم الأمة كشعور بالانتماء إلى جماعة تشترك في عدد من الخصائص، لا ينطبق على أفراد الدولة السورية الحالية التي يرتبط أفرادها مع بعضهم البعض برابط الدولة ككيان سياسي، فإننا فضلنا استخدام كلمة "الشعب" بدلاً من "الأمة"؛ لأن السوريين شعب ارتبط وجوده بنشوء الكيان الجمهوري في عام 1918، وليسوا أمة.

للاطلاع على معاني كلمة "السلطان" ودلالاتها، ينظر: د. حسن الترابي، المصطلحات السياسية في الإسلام، الشبكة الاستراتيجية، نسخة الكترونية، ص4-5.

للاطلاع على الفرق بين الأمة والشعب، ينظر على سبيل المثال: د. محمد أحمد علي مفتي، الأمة والرعوية في الفقه السياسي الإسلامي "دراسة تنظيرية مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة عين شمس، العدد 1-2، 1990، ص275 وما بعدها.

درجت الأنظمة الدستورية الحديثة على تطبيق هذا المفهوم في ثلاثة مجالات رئيسة، هي: اختيار رئيس الدولة، اختيار السلطة التشريعية، اختيار المجالس المحلية.

2- واقع مفهوم "السُّلطة للشعب" في المناطق المحررة: غياب لإرادة التطبيق

يفتقد واقع المناطق المحررة وجود بيئة مناسبة يمكن من خلالها تطبيق مظاهر مفهوم "السلطة للشعب"، إذ يكاد تقتصر هذه المظاهر على وجود انتخابات في مناطق محدودة للمجالس المحلية[5]، إضافة إلى تشكيل بعضها بواسطة ممثلين عن المجتمعات المحلية كالوجهاء[6]، كل هذا على المستوى الخدمي.

أما على مستوى القيادة السياسية، فلا توجد أي مظاهر لهذا المفهوم سواء على صعيد المشاركة في الهيئات السياسية "الممثلة للثورة"[7]، أو على صعيد مشاركة الشعب في وضع أسس الحكم داخل المناطق المحررة[8].

تتعدد الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع، والتي نلخصها بالآتي:

1- حالة عدم الاستقرار الأمني والعسكري الذي تتعرض له المناطق المحررة نتيجة القصف الجوي الذي ينال منها، ولا يعط الفرصة لتحقيق نوع من الاستقرار يمكن أن يفضي إلى ممارسة أي شكل من أشكال العمل السياسي.

2- قلة الوعي السياسي لدى عامة الشعب في المناطق المحررة، وعدم إدراكه لأهمية الدور الذي يمكن له القيام به، ولحقه في اختيار حكامه. إضافة إلى عدم قناعته بأهمية العمل السياسي ومشاركة الشعب في إدارة المناطق المحررة؛ لوجود رأي عام يبرر ذلك من جهة أننا في حالة حرب وظروف استثنائية تتطلب إدارة عسكرية تتناسب مع هذه الظروف[9].

---

[5] كالانتخابات التي أدت إلى اختيار مجلس محلي في زملكا في الغوطة الشرقية، وتشكيل ما يقارب 25% من المجالس المحلية في محافظة إدلب.
ينظر: مدينة زملكا في الغوطة الشرقية تنتخب مجلساً جديداً، موقع مجلس محافظة ريف دمشق، 2014/11/22، قراءة تحليلية في (2/1): في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، شباط/فبراير 2014، ص9.

[6] ينظر: قراءة تحليلية في (2/1): في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مرجع سابق، ص10-11.

[7] تشكلت جميع الأجسام السياسية الممثلة للثورة عن طريق "آلية التوافق" إما بين مجموعة من القوى السياسية وناشطي الثورة كالمجلس الوطني والائتلاف الوطني، أو بين مجموعة الفصائل العسكرية كمجلس قيادة الثورة السورية.

[8] لم نتعرض لغياب مشاركة الشعب في مجال وضع أسس الثورة ومبادئها وخطوطها الحمراء؛ لاعتقادنا أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثورة ذاته من كونه انقلاب جذري على القواعد والمفاهيم السائدة في المجتمع، وخروج عن القانون وانقلاب عليه. فالشعب قد يشارك في هدم القواعد والمبادئ التي قامت الثورة لإسقاطها ولكن بدون تنظيم وبدون قواعد قانونية، بعكس بناء أسس الحكم الجديد الذي يجب أن يكون للشعب القول الفصل فيه، كالاستفتاء على الدستور الجديد واختيار ممثليه في البرلمان...إلخ. فالشعب إذاً قد يشارك في عملية الهدم –إن صح التعبير- من دون وجود ضوابط وأنظمة، ولكن من الضروري أن يشارك في عملية بناء أسس الحكم البديل بعد الثورة، هذا من جهة.
ومن جهة ثانية، لم يشارك الشعب في وضع أي من الوثائق التي يفترض أنها تمثل رؤية الثورة لإدارة مرحلة إسقاط النظام والمرحلة الانتقالية، كوثائق الائتلاف وميثاق مجلس قيادة الثورة السورية.

[9] هنالك تيار شعبي لا بأس به يؤيد إدارة الفصائل العسكرية للمناطق المحررة بحسب استطلاع رأي لأورينت نت، الذي كشف عن تأييد ما نسبته 54% من المستطلِعين لتسلم الفصائل إدارة المناطق المحررة، وإن كان هذا التيار قد بدأ بالتراجع بعد فشل تجربتي مدينة حلب والرقة، ينظر: عبد المجيد علواني، استطلاع أورينت نت يكشف خيبة أمل غير متوقعة، 2015/4/27.

3- وجود رغبة لدى بعض الفصائل العسكرية في إدارة المناطق المحررة وحكمها من أجل تنفيذ مشاريعها السياسية[10].

4- عدم وجود قيادة سياسية تمثل الثورة وتثق بها الحاضنة، تستطيع تنفيذ بعض الخطوات لتكريس مفهوم "السلطة للشعب" من قبيل (إجراء انتخابات للمجالس المحلية، تنظيم استفتاء .... إلخ)[11].

طالما أن هذا المبدأ غير مفعّل في تمثيل الثورة وفي حكم المناطق المحررة، فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: من هي الجهات التي تقوم بذلك؟

على صعيد التمثيل السياسي، تدعي الهيئات السياسية "الممثلة للثورة"[12] وغالبية الفصائل العسكرية[13] تمثيل الثورة سياسياً، حيث ترى كل جهة بأنها الأولى في ذلك من حيث توافق ذلك مع طبيعتها، وقدرتها في المحافظة على أهداف الثورة.

أما على صعيد حكم المناطق المحررة، فتتولى الفصائل العسكرية ذلك بشكل رئيس عبر وضع يدها على أهم مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية سواء بطريقة مباشرة كما هو الحال في مجالي القضاء والأمن[14]، أو بطريقة غير مباشرة كما هو الأمر في مجال التمثيل السياسي وتقديم الخدمات[15]. ومع ذلك تلعب المجالس المحلية دوراً مساندا أحياناً ودوراً رئيساً أحياناً أخرى في إدارة المناطق المحررة، وذلك بحسب موقف الفصائل الموجودة في المنطقة من هذه المجالس[16].

لقد ترتب على هذا الواقع العديد من السلبيات التي نلخصها بما يلي:

1- حرمان الثورة ومبادئها من غطاء شعبي يشرعنها ويحميها من أية تنازلات قد تطرأ عليها في أية تسوية سياسية مستقبلية، ويعطيها قيمة قانونية يمكن البناء عليها في بناء سوريا الجديدة.

---

[10] تحاول هذه الفصائل التمويه على هذه الرغبة بحجج عديدة أهمها: الخشية من دخول مشاريع خارجية لا تتوافق مع أهداف الثورة، الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، عدم وجود قيادة سياسية شريفة يمكن أن تتسلم الإدارة، الخشية من وصول أشخاص غير ثوريين لحكم المناطق المحررة .... إلخ.

[11] لقد كان لغياب القيادة السياسية دور في عدم وجود مؤسسات ثورية حقيقية يمكن أن تسحب الشرعية من مؤسسات النظام (برلمان، جهاز قضائي، جيش، مجالس محلية.... إلخ).

[12] ونقصد بها المجلس الوطني السوري سابقاً والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة حالياً.

[13] بدا ذلك واضحاً في ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية الذي أسس في 29 تشرين الثاني 2014.

[14] أسست جميع الهيئات القضائية العاملة في المناطق المحررة عبر اتفاق الفصائل، كما هو الحال في المجلس القضائي للغوطة الشرقية، ودار العدل في حوران، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة.

[15] تتولى الفصائل في بعض الأحيان تقديم الخدمات بصورة مباشرة كما هو الحال في الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة التي تتبع الفصائل المؤسسة، والتي تضم عدم مكاتب خدمية كالمكتب الطبي ومكتب النفط والمحروقات ...إلخ، وهذه الصورة آيلة إلى الزوال بسبب الفشل الذي تعرضت له الفصائل على هذا الصعيد، أو بصورة غير مباشرة عبر المشاركة في تشكيل المجالس المحلية وتقديم أشخاص محسوبين على الفصائل إليها. على سبيل المثال بلغت نسبة مشاركة الفصائل في تشكيل المجالس المحلية في محافظة إدلب 11%.

ينظر: قراءة تحليلية في (2/1): في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مرجع سابق، ص10-11.

[16] على سبيل المثال: يتولى مجلس محافظة درعا دوراً رئيساً في إدارة الخدمات والمرافق الخدمية في المحافظة، نظراً للدعم الذي يلقاه من الفصائل العاملة في تلك المنطقة، وعدم تدخلها في شؤونه، على عكس الوضع في الشمال المحرر، حيث يقتصر عمل مجلس محافظة إدلب مثلاً على تقديم الإغاثة وليس له أي دور في مجال إدارة مرافق الدولة والخدمات الموجودة، نظراً لأن غالبية الدوائر والمؤسسات هي بيد الفصائل والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة.

2- ضعف موقف الهيئات والفصائل التي تمثل الثورة سياسياً من الناحية الواقعية، أولاً أمام الحاضنة الشعبية التي ترى أن هذه القوى تمثل المشاريع التي تحملها والتي قد لا تتطابق تماماً مع تطلعاتها[17]، وثانياً أمام المجتمع الدولي نتيجة عدم وجود مؤشرات قانونية تدعم موقفها باعتبارها "ممثلة للشعب السوري".

3- عدم القدرة على بناء مؤسسات دولة وإكسائها ثوباً شرعياً وشعبياً، بحيث يمكن توظيفها سياسياً لاحقاً.

4- افتقاد المناطق المحررة لصورة المدن ذات المؤسسات التي تدر بسلطة منتخبة ومؤيدة من قبل الشعب، وهيمنة صورة "المناطق العسكرية" عليها[18].

5- فشل الإدارة في المناطق المحررة بسبب عدم الاستقرار الناجم عن تعدد الفصائل العسكرية وتنافسها فيما بينها من أجل السيطرة والنفوذ خصوصاً وأنه هذا التنافس يأخذ في بعض الأحيان طابعاً أيديولوجياً، مما يفرغ الإدارة من مضمونها التنموي والخدمي.

6- صراع المشاريع المطروحة من قبل القوى السياسية والعسكرية نتيجة غياب المشروع الثوري ذي المرجعية الشعبية الذي يمكن أن يحسم الأمر إلى مشروع واحد تجمع عليه كل القوى.

3- رؤية مستقبلية لتطبيق مفهوم "السلطة للشعب":

3-1- الهيئات التي تمثل مفهوم "السلطة للشعب":

نظراً للظروف التي تمر بها الثورة من صعوبة إجراء انتخابات عامة على كل الأرض السورية، يمكن من خلالها الوصول إلى مجالس أو هيئات تمثل جميع مناطقها وفئاتها، نستطيع القول: إننا بحاجة إلى هيئات ومجالس مناطقية يمكن تشكيلها حالياً، ريثما تتاح الفرصة وتتحقق الظروف المناسبة لتشكيل مجالس وهيئات شعبية عامة أوسع منها.

بناء على ذلك، يمكن تشكيل المجالس والهيئات التي تمثل الشعب وتنبثق من إرادته، وفق الآتي:

أ- نسبة معينة في الهيئة التي تمثل الثورة[19]: بحيث يتم اختيار ممثلي المحافظات عن طريق الهيئات الناخبة التي يفترض أنه تم انتخابها من المناطق والبلدات والقرى التابعة للمحافظة.

ب- المجالس المحلية: وهي موجودة حالياً، ولكن لابد من تطويرها بحيث يبرز دورها كهيئات ممثلة للشعب سواء من حيث التشكيل أو من حيث الصلاحيات أو من حيث علاقتها مع بقية الهيئات الثورية.

---

[17] هذا لا يعني وجود اختلاف كبير بين رؤى هذه الهيئات وتطلعات الشعب، ولكن غياب آليات تأييد شعبية قانونية وشرعية كالاستفتاء أو تأييد من مجلس شعبي منتخب لهذه الرؤى، يضعف موقف هذه الهيئات.

[18] أحمد أبو زيد، رهان إدلب غير المحسوم، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015/4/6.

[19] أشرنا في ورقة سابقة بعنوان "بنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة" إلى ضرورة أن يكون لممثلي الفصائل العسكرية والمجالس المحلية الأغلبية في أي جسم سياسي يمثل الثورة، وبناء على ذلك، يمكن تقسيم الهيئةً على هذه القوى الثلاث (السياسية- العسكرية- المحلية) بالتساوي بحيث يكون لكل جهة الثلث.

- **من حيث التشكيل:** الالتزام بأن تكون الانتخابات هي الآلية الرئيسة لتشكيل المجالس المحلية خصوصاً في المناطق الحدودية التي تتمتع بدرجة من الأمان قياساً ببقية المناطق[20]. فلا يقبل تشكيل المجلس المحلي إلا بإجراء انتخابات حقيقية.
- **من حيث الصلاحيات:** لابد من توسيع صلاحياتها بحيث تشمل جميع الأمور الخدمية وجميع مقرات الدولة ومؤسساتها المخصصة لها، وتكون الجهة الحصرية التي تديرها وتشرف عليها.
- **من حيث العلاقة مع الجهات الثورية:** ضرورة احترام قراراتها خصوصاً من قبل الفصائل[21].

2-3- بنية الهيئات التي تجسد مفهوم "السلطة للشعب":

سوريا في ثورة، وبالتالي يجب أن يراعي تشكيل مثل هذه الهيئات الظروف التي تمر بها البلاد من انعدام الحياة السياسية وعدم وجود الأحزاب وسيطرة الفصائل العسكرية على المشهد العام.. إلخ. ومع ذلك تختلف بنية الهيئات الممثلة للشعب ذات الطابع الخدمي (المجالس المحلية) عن شبيهتها ذات الطابع السياسي (مجلس الشورى أو المجلس النيابي).

نعتقد أنه بالنسبة للمجالس المحلية، ونتيجة اتباع آلية التوافق في غالب الأحيان، وانحصار اختصاصها بالمجال الخدمي، فلا ضرورة لوضع شروط كثيرة على التشكيل، ويكتفى بالشروط الدنيا المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة والسمعة الحسنة.

أما بالنسبة للمجلس الذي يمثل الثورة[22]، فنعتقد أنه في الوقت الحالي لا يمكن بناءه بشكل كامل عن طريق الانتخاب وبالتالي، كما أشرنا في ورقة "بنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة"، يمكن اللجوء إلى الانتخاب لاختيار فئة "ممثلي المناطق" بالاستفادة من فكرة "الهيئة الناخبة"[23] المطبقة حالياً في تشكيل مجالس المحافظات، ويترك اختيار الفئتين المتبقيتين "السياسيين والعسكريين" لآلية التوافق، وذلك ريثما تتحسن الظروف ويكون بالإمكان اللجوء إلى الانتخاب كآلية وحيدة لاختيار أعضاء الهيئة التي تمثل الثورة.

[20] من هذه المناطق: حارم والدانا ودارة عزة واعزاز.

[21] لا شك بأن علاقة المجالس المحلية بالفصائل تختلف من منطقة لأخرى ومن فصيل لآخر، فعلى سبيل المثال، ثمة احترام لهذه المجالس، وتعاطي جيد معها من قبل فصائل "الجيش الحر وبعض الكتائب الإسلامية" في حين أن الأمر مختلف مع جهة النصرة وجند الأقصى. كذلك فإن الوضع القانوني والواقعي لمجلس محافظة درعا من حيث تعامل الفصائل معه وانفراده بالعمل الخدمي، أفضل من وضع مجلس محافظة إدلب الذي تزداد نسبة تهميشه، وفقدانه للصلاحيات بوجود الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة التي تدعمها الفصائل.

[22] هذه الضوابط في حالة إمكانية إجراء انتخابات حقيقية في المناطق المحررة، أما وأن الأمر متعذر حالياً فنرى إمكانية اختيار الهيئات الناخبة في المحافظات لثلث الهيئة التي ستمثل الثورة، ويتشكل الثلثان الباقيان بالتوافق.

[23] بموجب المادة /10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم /1/ لعام 2014، تضم الهيئة الناخبة جميع المواطنين المسجلين في قيود سجل الأحوال المدنية للمجلس المحلي. هذا هو الأصل، واستثناء، يجوز أن تقتصر الهيئة الناخبة على ممثلين عن القوى والفعاليات الثورية العاملة ضمن الحدود الإدارية للمجلس المحلي.

3-3- العقبات التي تعترض تطبيق مفهوم "السلطة للشعب":

أ- **القصف الذي تتعرض له المناطق المحررة من قبل طيران النظام:** ولعل هذه العقبة الرئيسة التي تعترض تطبيق هذا المفهوم بنظر بعض الرافضين لتطبيقه الآن من الفصائل بحجة عدم توفر الاستقرار وعدم وجود مؤسسات وبنى تحتية يمكن الاستناد عليها لإنشاء سلطة منتخبة من قبل الشعب.

ولكن بالتدقيق نجد أن هذا الأمر غير صحيح من عدة زوايا: أولاً: أن هذه الفصائل ذاتها تمارس السلطة في المناطق المحررة وتضع يدها على مؤسسات الدولة وبناها التحتية، فكيف تعمل هذه المؤسسات القضائية والأمنية والخدمية تحت سلطة الفصائل، ولا تعمل فيما لو سلمت لإدارة منتخبة من قبل الشعب! ثانياً: أثبتت التجارب أن الشعب السوري قد تكيف مع أشد الظروف وأقساها، رأينا ذلك أثناء المرحلة السلمية وخروج المظاهرات، ثم في المناطق المحاصرة، ثم في المناطق التي تتعرض للقصف، وبالتالي نعتقد أن الشعب جاهز لممارسة دوره في اختيار ممثليه حتى في هذه الظروف الصعبة فيما لو عرض عليه هذا الدور ومُكن من ممارسته. ثالثاً: لا تتعرض المناطق جميعها للدرجة ذاتها من القصف والتشريد، فإذا كانت بعض المناطق تشهد تصعيداً عنيفاً يؤدي إلى تهجير السكان، فإن مناطق أخرى لا ينطبق عليها ذلك، وبالتالي تحقق المانع في الأولى لا ينسحب على الثانية.

ب- **تشرد ما يقارب نصف الشعب بين نازح ولاجئ**[24]: لا تؤثر هذه العقبة على موضوع اختيار ممثلي الشعب في جانب الإدارة المحلية، نظراً لإمكانية إجراء الانتخابات في المناطق المحررة حتى ولو تراجعت الكثافة السكانية فيها، أو الاستعاضة عنها ببعض الآليات التي تستخدم حالياً (التوافق بين القوى الثورية المختلفة العسكرية والسياسية والشرعية والمدنية ...إلخ). لكن بالمقابل يظهر تأثير هذه العقبة بصورة مباشرة على اختيار الهيئة السياسية التي تمثل الثورة، أو في حال الرغبة بإجراء استفتاء على أية وثيقة دستورية، إذ لا يمكن والحالة هذه، إعطاء مصداقية لهكذا إجراء إلا بمشاركة غالبية هؤلاء المهجرين، إما بعودتهم إلى ديارهم، أو تعاون الدول التي يقيمون فيها بتيسير القيام بمثل هذه الإجراءات.

ج- **رفض بعض الفصائل المسلحة لتطبيق مفهوم "السلطة للشعب"**: خصوصاً تلك الموجودة في المناطق الشمالية، بحجة إما أن هذا الأمر مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، أو بحجة الظروف الاستثنائية والتدمير الممنهج الذي تتعرض له المناطق المحررة.

نعتقد أنه يمكن في مثل هذه الحالات التدرج في استخدام الأساليب للتغلب على هذه العقبة، فبداية يمكن تطبيق المفهوم في المناطق التي لا تسيطر عليها هذه الفصائل، ثم الاقتصار على تطبيقه في مجال الإدارة المحلية فقط، على اعتبار أن الإشكاليات المترتبة عليه تعد ضئيلة مقارنة بتلك التي قد تثار في مجال الهيئة

---

[24] بحسب أرقام الأمم المتحدة، بلغ عدد المهجرين السوريين ما يقارب 4 مليون لاجئ و7.6 مليون نازح.

ينظر: المفوضية تحذّر من حقبة جديدة خطيرة في النزوح العالمي، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان صحفي، 2015/6/18.

طبعاً إذا أضفنا لهؤلاء المهجرين، أعداد السكان الخاضعة لسيطرة النظام وداعش ومليشيا PYD، تبقى النسبة القليلة من السكان هي التي تقيم في المناطق المحررة.

السياسية أو إقرار الوثائق الدستورية، فضلاً عن اللجوء إلى الحوار تارة والضغط الشعبي عن طريق المظاهرات والاحتجاجات تارة أخرى، لإجبار هذه الفصائل على القبول بتطبيقات هذا المفهوم.

د- **ضعف الوعي السياسي لدى القطاع الأوسع من الشعب:** الذي يسيطر على تفكير غالبيته تأمين حاجياته الضرورية من طعام ومشرب ومأوى؛ وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها المناطق المحررة. كما تنتشر بين فئاته أنماط التفكير العائلي والمناطقي والعشائري والفصائلي التي تؤثر سلباً على جوهر العمل السياسي.

لا شك بأن هذا الوضع طبيعي في دولة مثل سوريا غُيّب شعبها عن العمل السياسي لعقود، وبالتالي لا حل أمامنا سوى زيادة نسبة الوعي عن طريق الندوات والمحاضرات والدعاة، بحيث تبدأ الجماهير تهتم بهذا المجال شيئاً فشيئاً، خصوصاً إذا ترافق ذلك مع نماذج جيدة للعمل السياسي عاشها الناس وطبقوها.

هـ- **غياب مؤسسات الدولة الحقيقية عن المناطق المحررة نتيجة ضعف التمويل والافتقاد للموارد:** شكل هذا الأمر عاملاً مثبطاً عن العمل السياسي حتى لدى الفئات المتحمسة له، نتيجة فشلها في بناء مؤسسات حقيقية، الأمر الذي ولد شعوراً عاماً بأن المشاركة السياسية من عدمها لن يعطي نتائج مختلفة.

لا شك أن النتائج الملموسة لها أهمية خاصة في تحفيز العمل السياسي، ولكن ما يجب توضيحه أن القيمة السياسية للانتخابات من حيث أنها انعكاس لمفهوم "السلطة للشعب" تفوق في ثورتنا السورية "القيمة المادية والخدمية" المترتبة عليها[25]؛ لأن ذلك سيساهم قطعاً في تغيير الصورة التي ظهرت فيها الثورة - خصوصاً في الفترة الأخيرة- من أنها: بديل لا يختلف عن النظام في سلب حق الشعب في اختيار حكامه، مما يحفز الفئة الصامتة والمستقيلة من الثورة "داخلياً" والرأي العام الدولي "خارجياً" لتغيير نظرتهم للثورة وإعادة دعمها والانخراط فيها. ولعل هذه الصورة الإيجابية هي من أكثر ما تحتاجه الثورة حالياً.

4-3- خطوات لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب":

يمكن اتخاذ هذه الخطوات في مجالين اثنين: الأول: مجال الانتخابات العامة، والثاني: مجال الانتخابات المحلية.

أ- **خطوات تفعيل مفهوم "السلطة للشعب" في مجال الانتخابات العامة:** طالما أن الظروف الحالية في سوريا غير مهيأة لإجراء أية إجراءات "انتخابات، استفتاء" لتفعل المفهوم المشار إليه، فلا أقل من توعية الشعب بأهميته وضرورته من خلال وسائل الإعلام الثورية المتاحة، وعن طريق السياسيين الذين لابد أن يعيدوا التحامهم بالشعب، بحيث يشعر الناس بالخسائر التي تتعرض لها الثورة نتيجة تغييب هذا الجانب عنها.

لابد أن يترافق هذا الجهد التوعوي بإجراءات عملية من قبل الفاعلين في الثورة لتهيئة أسباب تفعيل سلطة الشعب من قبيل السعي لإيجاد مناطق آمنة، يتحقق فيها الاستقرار والأمن بحيث تبدأ الناس المهجرة بالعودة إلى بيوتها.

[25] ينظر: المجالس المحلية كمون يتجاوز تقديم الخدمات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015/3/26، ص1.

ب- **خطوات تفعيل مفهوم "السلطة للشعب" في مجال الإدارة المحلية:** يجب التركيز على هذا الجانب في الفترات القادمة، لوجود مقومات أساسية في المناطق المحررة تسمح بتفعيله، ولتحرره من عدة معوقات موجودة في الجانب الآخر "الانتخابات العامة". حيث يمكن أن نلخص هذه الخطوات بما يلي[26]:

- تفعيل انتخابات المجالس المحلية عبر تطبيقها في نماذج محلية (مناطق) في كل محافظة محررة (إدلب- ريف حلب- ريف دمشق- المنطقة الجنوبية)، بحيث يشمل التنفيذ منطقة إدارية كاملة في كل محافظة من تلك المحافظات، وبحيث يمكن تقييم التجربة من حيث الإيجابيات والسلبيات والصعوبات باكراً لوضع الحلول قبل تعميمها.
- اتخاذ بعض الإجراءات العملية الملموسة بحيث يشعر الناس بأهمية هذه المجالس، بما يدفعهم إلى المشاركة في انتخابها. كاحترام قرارات المجالس المحلية من قبل الفصائل، وتسليم مؤسسات الدولة ومقراتها المتعلقة بالمجال الخدمي "مدارس، مستشفيات عامة، مباني بلديات، آليات...إلخ" لهذه المجالس المحلية.

3-5- المخرجات المتوقعة لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب":

أ- بناء مؤسسات الثورة، مع منحها شرعية شعبية منتخبة: على الرغم من وجود بعض "المؤسسات الثورية السياسية" كالائتلاف الوطني، فما يزال موقفها ضعيفاً داخلياً وخارجياً لاعتمادها بصورة رئيسة على الاعتراف الخارجي، وعدم استنادها إلى شرعية شعبية داخلية بغطاء قانوني. فإيجاد هذه الشرعية سيدعم موقف مؤسسات الثورة داخلياً وخارجياً، ويسهل شرعنتها كمؤسسات دولة بديلة عن مؤسسات النظام، ويفرض وجودها في أية تسوية سياسية قادمة.

ب- استعادة ثقة الحاضنة الشعبية، وإمكانية استمالة الفئة الصامتة "الحيادية": بنظر فئة لا بأس بها من الشعب الموجود في المناطق المحررة، لم تغير الثورة الواقع الذي كان موجود زمن النظام، من حيث سيطرة العسكريين وتغول الأجهزة الأمنية على الحياة العامة، فقد ساهمت بعض الممارسات الخاطئة من قبل بعض الفصائل في تكريس هذه الصورة[27]، الأمر الذي أفقد الكثيرين من الثوار والنشطاء الثقة بالثورة وقدرتها على التغيير.

سيساهم احترام الإرادة الشعبية في المناطق المحررة في إشعار الحاضنة الثورية والفئات "الصامتة والحيادية" بروح التغيير وبالصورة الإيجابية للثورة الأمر الذي ستعود معه ثقتهم بها تدريجياً.

ج- التخفيف من الطابع العسكري في المناطق المحررة: حيث سئم الناس من منظر السلاح، وما يوحيه من شعورهم بالضعف أمام كل من يحمله. لذلك سيساهم اختيار الناس لإدارات مدنية تُسلم لها مؤسسات الدولة، في التخفيف من الطابع العسكري لإدارة المناطق، ويشعر الناس بالارتياح والمساواة والرضى عن

---

[26] ينظر: ص6 من هذه الورقة.

[27] على سبيل المثال: بدلاً من أن تقوم الفصائل العسكرية بالخضوع للإرادة الشعبية واحترام خياراتها وتسليم ممثليها البنى التحتية ومؤسسات الدولة، تبادر هي إلى اختيار ممثلين عن الشعب، لتصبح الصورة معكوسة تماماً وكأن الشعب هو الخاضع لإرادة الفصائل وليس العكس، وهذا ما حدث مثلاً في الإدارة المدنية المؤقتة لجيش الفتح.

أي قرار تتخذه هذه الإدارات، ويفعل دور القانون والقضاء في المحاسبة بعيداً عن استخدام السلاح الذي يطبع الإدارات الحالية في العديد من المناطق.

د- تحسين صورة الثورة خارجياً وأمام الرأي العام العالمي بعد تشويهها من قبل النظام وداعش: بتقديم نموذج عصري فريد، يثبت للعالم الوعي الذي يتمتع به الشعب السوري، وقدرته على إدارة دولته مدنياً حتى في أصعب الظروف.

هـ- إيجاد مرجعية شعبية: يمكن الإحالة والرجوع إليها في حال فرض أي حل سياسي يتناقض مع أهداف الثورة، من أجل رفضها، والتخلص من تبعات الضغط الخارجي.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.